

## معارضون أكراد يخططون للتظاهر أمام مجلس الوزراء البريطاني للمطالبة بالجنسية السورية

تعترز قيادات سورية معارضة في العاصمة البريطانية القيام بتجمع احتجاجي أمام مقر مجلس الوزراء البريطاني في العاصمة لندن يوم السبت المقبل (١٠/٣)، بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين للاحياء الاستثنائي الذي تقول المعارضة الكردية السورية بأنه تم بموجبه تجريد أكثر من ١٢٠ ألف مواطن كردي في محافظة الحسكة من جنسيتهم السورية.

وأوضح ممثل حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في بريطانيا **ابراهيم مصطفى** في تصريحات خاصة لـ "قدس برس" أن الهدف من الدعوة لاجتماع من هذا النوع هو إيصال رسالة إلى الرأي العام الغربي عن حقيقة الأوضاع السياسية في سورية، وقال:

"هدفنا من التجمع الاحتجاجي أمام مقر مجلس الوزراء البريطاني إرسال رسالة إلى الحكومة البريطانية ومن ورائها إلى الرأي العام الأوروبي عن حقيقة الأوضاع التي يعيشها الشعب السوري عامة والأكراد منهم على وجه الخصوص، وذلك من أجل أن تضغط الحكومة البريطانية والحكومات الغربية من أجل أن تقي الحكومة السورية بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان السوري، والتوضيح لهم أن الشراكة الأوروبية مع سورية المستفيد الوحيد منها هو النظام وليس المواطن السوري."

ونفى **مصطفى** أن يكون الاحتجاج شكلاً من أشكال الاستقواء بالأجنبي ضد سورية، وقال: "لا يمكن وصف تحرك لأي معارضة في الخارج على أنه استقواء بالخارج، نحن ما نريده فقط هو نقل الوجه الآخر للوضع في سورية الذي تخفيه الحكومة السورية في علاقاتها الخارجية، ونأمل أن تسهم في الضغط من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان"، على حد تعبيره.

وأشار **مصطفى** إلى أن الاحتجاج يأتي بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين للاحياء الاستثنائي الذي قال بأنه تم بموجبه تجريد أكثر من ١٢٠ ألف مواطن كردي في محافظة الحسكة من جنسيتهم السورية، والذين مازالوا يعانون جراء ذلك ويصل عددهم اليوم إلى ٣٠٠ ألف، والاحتجاج على المرسوم التشريعي رقم ٤٩ لعام ٢٠٠٨ والاحتجاج على انتهاكات حقوق الإنسان في سورية والاعتقالات التعسفية للنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، على حد تعبيره.

عقد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا اجتماعه الاعتيادي الأول لدورته الجديدة، حيث تضمن جدول أعماله جملة من المواضيع السياسية والتنظيمية وسبل تفعيل دور التحالف ولجانته الفرعية .

ففي الوضع السياسي توقف الاجتماع مطولاً على الوضع الداخلي في البلاد بشقيه الاقتصادي والسياسي، حيث قيم المجلس ايجابيا الانفراج الحاصل في العلاقات السورية - الأوروبية والأمريكية، وتمنى أن ينعكس ذلك ايجابيا على الوضع الداخلي و الإقليمي ، وخاصة على عملية السلام في الشرق الأوسط ، إذ أكد المجلس العام على موقفه بتأييد ودعم الخطوات التي تمت في هذا المجال عبر الوسيط التركي ، وأعرب عن تفاؤله في أن تستكمل هذه الخطوات باستئناف المفاوضات المباشرة بين سوريا وإسرائيل برعاية دولية ، وأن تسفر عن اتفاق بين الطرفين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ، ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وأن يتحقق السلام في منطقة الشرق الأوسط على كافة المسارات مما سيساهم بلا شك في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، وسيكون له نتائج ايجابية على شعوب المنطقة ، التي عانت كثيراً من ويلات الحروب والصراعات الدموية وخاصة الشعب الفلسطيني وذلك بإقامة دولته الوطنية المستقلة .

وفي الجانب الاقتصادي والمعيشي دعا المجلس العام الى ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة التي من شأنها تحسين الوضع المعيشي للمواطنين ، وذلك من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية فعلية تعالج فيها الحكومة الوضع الاقتصادي في البلاد من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وإلغاء القوانين والمراسيم التي تعيق تطور الاقتصاد بما ينسجم مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية .

وفي الشأن الكردي أكد المجلس العام على موقفه الرامي الى عقد المؤتمر الوطني الكردي لانجاز مشروع المرجعية الكردية من خلال تمثيل الفعاليات المجتمعية الغير حزبية في المؤتمر ودون استثناء أي طرف كردي لحضور المؤتمر المنشود، وفي هذا السياق يدعو المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا الأحزاب والأطر الحزبية الى التجاوب مع دعوته والإسراع في انجاز المرجعية الكردية لتكون رافداً من روافد الحركة الوطنية والديمقراطية في البلاد وناقش المجلس سبل تفعيل دور التحالف على الساحتين الوطنية والكردية ، واتخذ في هذا المجال جملة من القرارات والتوصيات التي تهدف الى تفعيل دور التحالف السياسي والتنظيمي، كما قام المجلس العام بتشكيل هيئته ولجانته و توزيع المهام على أعضائه في اللجان التخصصية، ودعا اللجان الى القيام بالمسؤوليات والمهام المنوطة بها وفق النظام الداخلي للتحالف .

٢٠٠٩/٩/٧